"إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية وآليات تفعيل الحوكمة المحلية في الإدارة المحلية الجزائرية: تجربة "كابدال" نموذجا"

"Integrating the participatory democracy approach and mechanisms for activating local governance in the Algerian local administration: "Kabdal" model experience".

د. بلفكرات رشيد.

belfekretr@gmail.com

تاريخ الارسال	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2019/02/26	2019/05/14	2019/09/23

ملخص: ترتكز عملية المشاركة السياسية على وجود نظام ديمقراطي يضمن حق وحرية المواطن في المشاركة في العملية السياسية وصنع السياسة العامة بما يمكن من اتخاذ القرارات الصحيحة التي تحقق التنمية من خلال تفعيل نظام الحوكمة المحلية وتكريس الشراكة الحقيقية بين الإدارة من جهة والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني من جهة أخرى، وفي هذا الإطار فقد عرفت الجزائر تحولات سياسية وحركية مستمرة ومتسارعة نحو تطبيق نظام الديمقراطية التشاركية، من خلال العمل على الستفادة من الخبارات والتجارب الدولية في مجال الديمقراطية التشاركية، حيث تسعى هذه الدراسة الى تشخيص واقع الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية في الجزائر في ظل تجربة "كابدال" النموذجية.

الكلمات المفتاحية: المشاركة، الدمقراطية التشاركية، الحوكمة المحلية، التنمية المحلية، المجتمع المدني.

Summary: Political participation process is based on a democratic system guarantees the right and freedom of the citizen participation in the political process and policy making can take right decisions that achieve development through local governance system and devote real partnership between the Department of hand And citizens and civil society organizations, on the other hand, in this context, Algeria experienced a political transformation and continuous and rapid mobility towards participatory democracy, through the work of international experiences and perhaps used in the field of participatory democracy, where this study seeks to Diagnosis of the reality of participatory democracy and governance right why in Algeria under experience ' model ' as replacements.

Keywords: participation, participatory democracy, Local governance, local development, civil society.

مقدمة:

تشكل الديمقراطية التشاركية المقاربة الحديثة للديمقراطية التي تسعى الى اشراك كافة الأفراد والمنظمات في العمل السياسي، دون إقصاء أو تهميش لأي طرف وذلك بطريقة منظمة متكاملة ومهيكلة بغرض تحقيق الفاعلية في التسيير وضمان المشاركة الجماعية في اتخاذ القرار الإداري، والوصول إلى أقصى درجات الرشد في عمل الإدارة بما يمكن من تلبية حاجات المجتمع بكفاءة عالية.

كما أن الاعتماد على المقاربة التشاركية في التسيير الإداري تأتي نتيجة لقصور الديمقراطية التمثيلية في حل المشكلات العامة، إذ لم تعد الديمقراطية التمثيلية تعبر في جوهرها عن رغبة كل أفراد المجتمع ومكوناته من جهة، ومن جهة ثانية فإن تظارب المصالح بين مكونات المجتمع يؤدي في كثير من الأحيان الى حالة من الإنسداد والتوقف في العمل نتيجة الصراعات والأزمات التي تعرفها المجالس المنتخبة، ومن ثمة فإن التوجه نحو إيجاد آلية تكفل عد تعطيل العمل الإداري

وحل المشاكل العامة ووتحقيق السرعة في إتخاذ القرارات يقتضي انخراط واشراك كافة الاطراف الفاعلة في المجتمع في عمل الإدارة العامة بما يحقق الشفافية في التسيير والفاعلية في الأداء.

إن الاعتماد على الديمقراطية التشاركية في تحقيق الحوكمة المحلية يعتمد على وجود بيئة سياسية واجتماعية ومنظومة قانونية متكاملة تدعم الديمقراطية الحقيقية، إن الجزائر وعلى غرار باقي دول عملت على تكريس مبدأ المشاركة كأساس للممارسة السلطة واتخاذ القرارات، حيث عملت الجزائر على بناء منظومة قانونية تدعم وبشكل مباشر المشاركة، وذلك من خلال جملة من النصوص القانونية والتشريعية التي تنظم العمل الجماعية وتحدد الآليات والطرق التي تتيح للمواطن حقه في المشاركة وممارسة الرقابة على القرارات والأعمال الصادرة عن الهيئات المحلية المنتخبة، وذلك بغرض تحقيق الحكامة والرشادة في اتخاذ القرارات وزيادة كفاءة الوحدات المحلية في تدبير الشأن العام المحلي، حيث تبنت الجزائر وفي إطار الشراكة مع الإتحاد الأروبي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية وبغرض تطوير أداء الجماعات المحلية من خلال الإستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في هذا المجال تجربة "كابدل" التي تسعى الى إجاد شراكة حقيقة بين المجتمع المدني والمؤسسات العمومية، بغرض تحقيق الحكامة المحلية وتحقيق التنمية المحلية الشاملة.

وبناءا على ما سبق تنطلق هذه الدراسة من الإشكالية التالية: **كيف تساهم الديمقراطية التشاركية في تحقيق الحوكمة المحلية في الجزائر ؟**

تهدف هذه الدراسة الى تشخيص واقع الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية الجزائرية ومدى تكريس مبادئ المشاركة والحوكمة المحلية في النصوص التشريعية الجزائرية، وكذا آفاق تطبيق الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية الجزائرية في إطار الشراكة والتعاون مع الإتحاد الأروبي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية بغرض تفعيل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص وإشراكه في عملية التنمية المحلية الشاملة. وللإجابة على إشكالية الدراسة فقد تم تقسيم الدراسة الى المحاور التالية:

وللإجابة على إشكالية الدراسة فقد تم تقسيم الدراسة الى المحاور التالية:

I. **الإطار النظري للديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية.**

II. **تكريس الديمقراطية التشاركية في الادارة المحلية الجزائرية.**

III. **تجربة "كابدال" وآفاق تطوير نظام المشاركة الشعبية.**

I. الإطار النظري للديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية.

ظهر فكرة الدمقراطية التشاركية نتيجة التوسع في مفهوم الديمقراطية التي ظهرت وتوسعت عبر العديد من دول العالم، حيث أن تطبيق الديمقراطية بمفهومها التقليدي اصبح يعاني من قصور في الأداء نتيجة ظعف الديمقراطية النيابية في تمثيل المجتمعات، ومن ثمة كان لابد من التوجه اكبر نحو ايجاد اليات ونظم جديدة تكفل اشراك اكبر عدد من افراد المجتمع في عمليات اتخاذ القرارات.

تعتمد الديمقراطية التشاركية على فكرة مشاركة المواطن في عملية اتخاذ القرارات والسياسات والأعمال التي لها تأثير مباشر على حياته الخاصة، بدل الاعتماد بشكل كلي على أعضاء المجالس المنتخبة، وبالتالي فإن هذه المشاركة تتسم بالتفاعل المباشر في إطار المجتمعات الصغيرة التي تتيح فرصا أكبر للتواصل بين المواطنين.[1] ومن الواضح أن الديمقراطية التشاركية بمفهومها الحديث تتجاوز فكرة الدمقراطية التقليدية أو النيابية التي تقوم على التمثيل النسبي للمواطنين في المجالس المنتخبة، في حين تقوم الديمقراطية التشاركية على مبدأ المشاركة الفعلية والتمثيل الحقيقي للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني في تسيير الشأن العام في إطار عملية تفاعلية تشاورية دائمة ومستمرة.

يعرف الدكتور صالح زياني الديمقراطية التشاركية على أنها: "مفهوم مرتبط بالمجتمع الديمقراطي بغرض تحقيق التنمية البشرية من خلال إعطاء دور ورأي للمجتمع المحلي في صناعة القرارات التي تأثر على حياته سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم".[2]

[1] ميلود عقبوبي، الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية، مجلة القانون، العدد06، جوان 2016، ص 204.

[2] بوحنية قاوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن: 2015، ص55.

إن تطبيق الديمقراطية التشاركية كان نتيجة التوسع في تطبيق الديمقراطية النيابية والتوجه نحو الإشراك المباشر للمجتمع المحلي في سلطة إتخاذ القرار والمبادرة برسم السياسات العامة المحلية في إطار احتياجات المجتمع وتطلعاته، والمبادرة بمشاريع التنمية المحلية في اطار الشراكة بين الإدارة والمواطن ومنظمات المجتمع المدني. حيث يعرف الباحثون الديمقراطية التشاركية بأنها: "المشاركة الفردية من جانب المواطنين في القرارات السياسية التي لها تأثير مباشر على حياتهم، بدلا من الإعتماد الكلي في هذه القضايا على المنتخبين المحليين، حيث تتسم هذه المشاركة بالتفاعل المباشر النشط، وتتم في إطار المجتماعات الصغيرة التي تتيح فرصا أكبر للتواصل بين الجماهير، بحيث تتيح الدمقراطية التشاركية للمواطنين المحليين حق المشاركة في رسم السياسات العامة بدل نقل مطالبهم وانشغالاتهم الى ممثليهم على مستوى المجالس المنتخبة".[3] وبهذا فإن الدمقراطية التشاركية تهدف الى تفعيل أداء الادارة المحلية بإشراك كافة الفواعل المحلية وإستعابها وتمكينها من المساهمة في تدبير الشأن العام المحلي، عن طريق التخفيف من سلطة الوصاية وتهيئة الأطر والهياكل التي تمكن من اشراك المواطنين في عملية اتخاذ القرارات ورسم الساسة المحلية. ويعتمد تطبيق نظام الدمقراطية التشاركية على توافر عدة شروط أهمها:[4]

- وجود مجتمع مدني منظم ومهيكل: وذلك بوجود منظمات ومؤسسات إجتماعية وثقافية وإقتصادية تعمل على تأطير المواطن في مختلف مجالات الحياة.
- توفر إعلام متعدد ومتنوع: وذلك بغرض ظمان قدرة المواطن على الاتصال والإطلاع على الشؤون والأوضاع، مما يسمح بوجود دراية كافية للمواطن بمختلف المشاكل والأمور التي تتم على المستوى المحلي.

[3] بوزيد سراغني، المجتمع المدني والدمقراطية التشاركية كآليتين لتحقيق التنمية: التجربة البرازيلية نموذجا، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد الثامن، جانفي 2016، ص 514.

[4] بن زعمة عبد القادر، الدمقراطية التشاركية كآلية فعالة بالجماعات المحلية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 14، جوان 2016، ص 232.

- وجود وسائل إتصال فعالة: حيث تلعب وسائل الإتصال بمختلف اشكالها دورا هاما وكبيرا في نشر الوعي وتفعيل مشاركة المواطنين في اعمال المجالس المحلية والرقابة على اعمال الوحدات المحلية.
- وضع إطار قانوني: بعتبر الإطار القانوني الأداة الأساسية التي تضمن مشاركة المواطنين في النشاط السياسي والإداري، حيث أن تكريس الإطار القانوني المنظم للمشاركة في التشريعات والنظم القانونية يمكن من حماية المواطن ويضمن له حق المشاركة في تسيير وإدارة الشأن العام المحلي دون قيود أو مشاكل تعرقل دوره، وهو ما يضمن حرية المشاركة الشرعية في اتخاذ القرار من جهة، ومن جهة ثانية فإن وجود نص قانوني يشكل إعترافا صريحا بحق المواطن في إبراز دوره وأهميته في ممارسة المشاركة والرقابة على أعمال المجالس المنتخبة.

ويرتبط وجود ديمقراطية تشاركيه بوجود رغبة سياسية ودعم من السلطة السياسية العليا في الدولة نحو اشراك المجتمع المحلي وتفعيل دوره وإشراكه في عملية اتخاذ القرارات، بما يمكن من تحقيق الحكم الراشد والوصول الى درجات عالية من الكفاءة في التسيير المحلي.

الحوكمة المحلية:

ظهر مفهوم الحوكمة المحلية نتيجة التغيرات والتطورات التي عرفها العالم في وظائف الحكومة، حيث أدى التداخل والتشابك في عملية رسم الساسة العامة وتأثير فواعل جديدة على أداء القطاع الحكومي، إذ لم تعد عملية اتخاذ القرار حكرا على القطاع الحكومي والمؤسسات الرسمية في الدولة، فقد ظهرت فواعل اخرى أكثر قوة ونفوذا جعلت من سلطة المؤسسات الرسمية للدولة تتوجه نحو اشراك هذه الفواعل في عملية اتخاذ القرار، وعلى المستوى المحلي انتقل النظام من نظام تسيطر عليه المجالس المنتخبة، وذلك تحت سلطة الشرعية التمثيلية الى نظام محلي يقوم على المشاركة الشعبية للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني التي اصبحت شريكا في التنمية المحلية تمارس سلطاتها في اتخاذ القرار والرقابة على المجالس المنتخبة في اطار الشراكة مع الادارة المحلية. [5]

[5] بوزيد سراغني، مرجع سابق، ص 517.

وقد ساهم في بروز مفهوم الحوكمة المحلية العديد من الأسباب الساسية والإقتصادية والإجتماعية، ليعرف هذا المفهوم انتشارا واسعا على المستوى الدولي والمحلي، فقد اثرت العولمة وما نتج عنها من سهولة الحركة والإتصال بين مختلف المجتمعات وتزايد دور المنظمات غير الحكومية التي أصبحت تدعو الى ظرورة تفعيل دور المجتمع في المشاركة السياسية والحد من سلطات الدولة وإعطاء مجال اوسع لأفراد المجتمع في اتخاذ القرارات في ظل تراجع الموارد والامكانيات، كما أدت ظاهرة الفساد وإنتشارها وفشل الدولة وعجزها عن تلبية حاجات المواطنين وارتفاع نسبة المديونية والمشاكل الإقتصادية، وضعف مستوى التنميةوانتشار الفقر والبطالة والتظخم، كل هذه الظروف دعت الى ظرورة اشراك المواطنين المحليين في تسيير حاجاتهم والمساهمة في رسم السياسات العامة بما يمكن من تقليص المشاكل الاقتصادية والقضاء على الفوارق الإجتماعية بين السكان،[6] وعلى هذا الأساس فإن مفهوم الحوكمة المحلية يحمل في طياته بعدين أساسيين أولهما إقتصادي برز في منشورات وتقارير البنك الدولي سنة 1989 التي تركز على آليات تحقيق التنمية الإقتصادية ومحاربة الفساد في الدول النامية، من خلال الربط بين الكفاءة الإدارية وتحقيق النمو الإقتصادي، أما البعد الثاني فهو البعد السياسي الذي يركز على منظومة القيم الدميقراطية التي تعكس قدرة الدولة على قيادة المجتمع وتدعيم المشاركة السياسية وتفعيل دور المجتمع المدني بما يمكن من حل المشاكل التي تواجهها هذه المجتمعات.

ترتكز الحوكمة المحلية على وجود ثلاث مكونات تشكل في جوهرها القاعدة الأساسية لتحقيق الحكم الراشد، حيث ان ارتفاع درجة التفاعل بينها يساهم في ترشيد عملية اتخاذ القرار، وتتمثل في:

1. المؤسسات الحكومية: حيث تعد الدولة الفاعل الرئيسي في رسم السياسة العامة نظرا لمختلف الوظائف والمسؤوليات المنوطة بيها،حيث تعتبر المؤسسات الرسمية المحرك الأساسي للتنمية المحلية والجهة المسؤولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين، حيث يقع ىعلى عاتق الحكومة

6

توفير الإطار القانوني والتنظيمي لأنشطة الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة، وإعطاء الصلاحيات الإدارية والمالية لهيئات الحكم المحلي.

2. القطاع الخاص: يشمل القطاع الخاص كل المؤسسات والمشاريع التجارية والصناعية والمالية، التي تعد شريكا اساسيا في عملية التنمية المحلية بما تقدمه هذه المؤسسات من خدمات من شأنها تحسين مستويات المعيشة للسكان، فالقطاع الخاص هو فاعل أصبح إدماجه أكثر ضرورة بعد فشل المؤسسات العمومية في تدبير المرافق العمومية عن طريق أنماط التسير المركزي والاحادي، فقد منحت هذه الآلية للشراكة مع القطاع الخاص فرصا حقيقية لتدبير المرافق المحلية عن طريق عقد الاتفاقيات التي تسهّل الشراكة والتعاون الشرعي وخلق أنماط من التعاون في رسم وتنفيذ السياسات التنموية المحلية، وبهذا الإطار الجديد أصبح القطاع الخاص شريكا إستراتيجيا في عملية التنمية المحلية عن طريق عمليات التمويل والرعاية وتوفير فرص العمل ، التي بإمكانها أن تنهض بالواقع والإطار المعيشي للمواطن.

3. المجتمع المدني: يمثل المجتمع المدني كل التنظيمات الإجتماعية والسياسية من جمعيات وأحزاب سياسية وغيرها التي تعمل على تحقيق المصالح المالية والمعنوية للأفراد، وذلك في إطار الإلتزام بالقيم والقوانين والإعتماد على الإحترام والتراضي في حل المشكلات، ويلعب المجتمع المدني دورا هاما في تدبير الشأن العام المحلي من خلال:[7]

- يعتبر المجتمع المدني الإطار المناسب لتمثيل المجتمع، كونه يمثل شريحة كبيرة من المواطنين التي تجمعهم نفس الإنشغالات والمشاكل التي يعملون على حلها من خلال المشاركة والتشاور في اطار التشاور مع الادارة المحلية.
- يمكن المجتمع المدني من ممارسة الضغط على الجهات الرسمية من خلال ممارسة الرقابة على المؤسسات الرسمية وهذا لظمان الشفافية في تدبير الشان العام المحلي.

[7] أمين سويقات، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالة الجزائر والمغرب، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 17، جوان 2017، ص 245.

- كما تمكن مشاركةالمواطنين والمجتمع المدني في تدبير الشأن العام المحلي الى تجميع الطاقات وتحقيق آليات تنفيذ المناسبة للحاجات المحلية للسكان، حيث أن مشاركة لالمجتمع المدني تعتبر شرطا اساسيا لتحقيق الحكم الراشد.

II. تكريس مبدأ المشاركة المحلية في القانون الجزائري:

لقد عملت الجزائر ومنذ الاستقلال على تكريس مبدأ الديمقراطية التشاركية في منظومتها القانونية الدستورية والقوانين التنظيمية وكذا توفير كافة الوسائل المادية والبشرية التي تمكن من اشراك المجتمع المدني والمواطنين في تسيير الشؤون العمومية المحلية، بغية الارتقاء بحقوق الأفراد وتلبية حاجاتهم ومطالبهم.

وقد نظمت الدساتير الجزائرية ومنذ الإستقلال مبدأ المشاركة الشعبية في رسم السياسة العامة واتخاذ القرار أساسا فعليا لحماية الحقوق والحريات العامة للأفراد، وهذا إنطلاقا من أول دستور للجمهورية الجزائرية الشعبية، حيث أقر دستور1963 في المادتين19و20 منه على حرية المواطنين في تكوين الجمعيات التي تمثل النواة الحقيقية للمجتمع المدني[8]. أما المادة 20 منه فتقر بالحق في ممارسة العمل النقابي، وحق العمال في تدبير المؤسسات، أما دستور 1976 فقد أقر في الفقرة الرابعة من ديباجته على مشاركة الجماهير في تسيير الشؤون العمومية وفي جميع الميادين.[9]

وفي هذا الاطار نجد المواد 27، 42، 55، 56، المادة 60، 81 التي تدعو إلى المساهمة النشيطة في التسيير الإقتصادي والإجتماعي وفي تسيير الإدارة، ومراقبة عمل الدولة، وكذا حرية الافراد في التعبير وإنشاء الجمعيات، وحق الانخراط النقابي، وحق المرأة في المشاركة السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

[8] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، دستور1963،ج ر ج ج، عدد رقم 64،المؤرخ في 10 ديسمبر1963، المواد 19 و20.

[9] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، دستور1976، المؤرخ في 22 نوفمبر1976،ج ر ج ج عدد 94.

أما دستور1989[10] الذي يمثل بداية مرحلة جديدة في البناء الديمقراطي للجزائر والتعددية الحزبية فقد أقر جملة من الإصلاحات السياسية والإدارية التي تكرس وبشكل واضح مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار، حيث أقر في الفقرة الثامنة من الديباجة مبدأ المشاركة الشعبية في تسيير الشؤون العمومية، وتحقيق العدالة والمساواة وحرية الأفراد، وهو ما يمكن القول أنه يعتبر الحجر الاساس في البناء الديمقراطي وتكريس المشاركة الشعبية كأساس للتنمية والتطور، وهو تضمنته أحكام المادة 16 منه لتنص صراحة على مبدأ مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية المحلية[11] . كما نصت المواد 32و40و53 من نفس الدستور على حق المواطنين وحريتهم في التعبير عن آرائهم وإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي والإجتماعي والحق في ممارسة العمل النقابي. أما دستور 1996[12]والذي جاء في فترة عرفت الجزائر فيها أحداث ومتغيرات خطيرة، فقد أقر دستور 1996 سلسلة من الإجراءات والمبادرات التي تكفل للفرد حق المشاركة في تسيير الشأن العام بما يكفل العدالة والمساواة أمام جميع الأفراد بما تعزيزا لمبدأ سيادة الشعب، وهو ما أقرته المادة 06 منه التي تنص على أن: "الشعب مصدر كل سلطة والسيادة الوطنية ملك له وحده، يمارسها بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها، كما يمارسها أيضا عن طريق الإستفتاء وبواسطة ممثليه المنتخبين"، وهو ما تم تأكيده في المادة 7 منه في الفقرة 1و 3 وكرست المادة 21 من نفس الدستور مبدأ حق المشاركة في تسيير الشؤون العمومية، والحق في إنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية والنقابات العمالية مكفول دستوريا لكل مواطن جزائري، وهو ما تم تكريسه محليا من خلال المادة 16 منه التي تنص على حق مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية المحلية.[13]

[10] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، دستور1989، الصادر في 28فيفيري1989، ج ر ج ج عدد 09 صادر بتاريخ 1 ماي 1989.

[11] أنظر المواد، 16–33–40–53 من دستور 1989.

[12] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، دستور 1996، المؤرخ في 7 ديسمبر 1996 ، ج ر ج ج، عدد 76، صادرة بتاريخ 8 ديسمبر 1996.

[13] أنظر المواد: 06–07–16–40–41–42–56 من دستور 1996.

وفي إطار سلسلة الإصلاحات السياسية والإدارية التي عرفتها الجزائر فقد جاء التعديل الدستوري سنة 2008[14] لتعزيز دور مشاركة المرأة في التمثيل في المجالس المنتخبة وتعزيز دورها في العمل الإجتماعي والسياسي، وهو ماتم تأكيده وتعزيزه بصفة أدق في التعديل الدستوري لسنة 2016 في المواد 36 و37 منه، كما نصت المادة 51 منه على الحق في الحصول على المعلومات والإحصائيات والوثائق ونقلها إلى المواطنين، كما تعمل الدولة على تشجيع وترقية الديمقراطية التشاركية من خلال توظيف كافة الإمكانيات والوسائل في سبيل ترقية هذا المبدأ بما فيها إستعمال التكنولوجية الحديثة.

يتضح من خلال مختلف الدساتير الجزائرية ومنذ الاستقلال أن تجسيد مبدأ شراكة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية كان ضرورة وحتمية فرضتها المتغيرات والظروف الداخلية الخارجية، حيث أن مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار كان له امتدادات تاريخية قبل الثورة التحريرية وحتى بعد الاستقلال، وسواء كانت المشاركة الشعبية في تسيير الشؤون العمومية تتم عن طريق الديمقراطية التمثيلية في مختلف المجالس المنتخبة، أو عم طريق المشاركة المباشرة في دورات المجالس المنتخبة، فإن الهدف الأساسي من هذه المشاركة يتمثل في ترقية الحقوق العامة للمواطنين وتلبية حاجاتهم بما يتوافق ورغباتهم وحاجاتهم المختلفة، حيق أقرت مختلف الدساتير الجزائرية مبدأ المشاركة السياسية والاجتماعية للمواطنين عن طريق الحق في إنشاء والانضمام إلى الأحزاب السياسية والجمعيات والتنظيمات النقابية.

لقد حاول المشرع الجزائري ايجاد بعض الأليات القانونية لإتاحة مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، وهذا بعد تكريس هذا المبدأ في الدستور، وبذلك نظم المشرع الجزائري عددا من النصوص والتشريعات التي تكفل التطبيق الفعلي لمبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات، حيث منع المشرع الجزائري عناية كبيرة لإشراك المواطنين في تسيير الشؤون العمومية واعتبر ذلك من الدعائم الأساسية لتحقيق الحكم الراشد.

[14] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، القانون رقم 08–19، المؤرخ في 7 نوفمبر2008، ج ر ج ج رقم 63 صادر بتاريخ 16 نوفمبر 2016.

تكريس الديمقراطية التشاركية في قانون الجماعات المحلية:

تشكل الجماعات المحلية الوحدة القاعدية للمشاركة المحلية، وذلك كون هذه الجماعات تشكل قاعدة اللامركزية الإدارية، وأقرب وحدة إدارية للمواطن التي من خلالها يعبر اهتماماته وحاجاته، وبهذا فقد منح المشرع الجزائري أهمية كبيرة للجماعات المحلية الإقليمية(البلدية، الولاية) في تكريس مبدأ المشاركة الفعلية في اتخاذ القرار.

وقد تم التأكيد على المفهوم التشاركي في التسيير والإدارة المحلية منذ صدور قانون البلدية رقم 90-08 وقانون الولاية 09-09 وهذا على مستوى المجالس المحلية المنتخبة، حيث عمل المشرع الجزائري على إصلاح المالية المحلية ونظام الجباية وتعزيز تكريس نظام اللامركزية الإدارية من خلال تقوية صلاحيات المجالس المنتخبة في مواجهة سلطة الوصاية، وفي هذا الإطار نجد أن المشرع الجزائري قد خصص بابا كاملا في قانون البلدية رقم 10/11 تحت عنوان "مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية"[15]، والذي يضم أربعة مواد 11 إلى 14 حيث أشار في هذه المواد إلى أليات الديمقراطية التشاركية[16].

وفي إطار ترقية الديمقراطية التشاركية والتسيير الجواري للبلدية يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع كل الأطر الملائمة لتحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في صنع واتخاذ القرار. كما يعمل المجلس على تشجيع منظمات المجتمع المدني على القيام بدورها التنموي المحلي، وفي هذا الاطار يحق لكل مواطن جزائري المشاركة والحصول على مداولات المجلس الشعبي البلدي.

وبالتوازي مع تكريس مبدأ المشاركة في قانون البلدية فقد أقر قانون الولاية هذا المبدأ وذلك نظرا لمكانة المجلس الشعبي الولائي الذي يعتبر الإطار الأوسع الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية على المستوى الاقليمي للدولة، حيث نجد أن المشرع الجزائري قد كرس هذا المبدأ في المواد 18-32-36 من قانون الولاية رقم 07/12 وفتح المجال للمشاركة الشعبية

[15] القانون رقم 10-11 المؤرخ في 22 جوان 2011 يتعلق بالبلدية، ح ر ج ح عدد 37 صادرة في 13جوان 2011.

[16] انظر المواد 11-12-13-14 من قانون البلدية رقم 10-11.

في مداولات المجلس الشعبي الولائي[17]، مع إبقاء السلطة التقديرية لفتح المشاركة أمام المواطنين وفقا لتقدير رئيس المجلس الشعبي الولائي في المسائل التي تتعلق بالسرية والأمن والمداولات التي تتعلق بالحالات التأديبية لأعضاء المجلس الشعبي الولائي.

وبهذا فإن قانون البلدية قد منح إختصاصات واسعة للجماعات المحلية لترقية الديمقراطية التشاركية سواء من خلال فتح الباب لمشاركة المواطنين في مداولات المجلس والرقابة على أعماله، أو من خلال اللجان المنشأة على مستوى المجلس والتي تتولى التحقيق في مختلف المجالات المحلية وهذا بالإستعانة بالخبرات والكفاءات المحلية، غير أن فتح المجال لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في المشاركة يفتقر إلى الآليات الحقيقية التي تمكن من التكريس الفعلي لهذا المبدأ، ومن جهة ثانية فإن ترقية هذا المبدأ وتضمينه في عمل الإدارة المحلية يحتاج الى توفير النظم والإجراءات الواضحة التي تكرس المشاركة في اتخاذ القرار كأساس للعمل في الإدارة المحلية.

III. تجربة "كابدال" وآفاق تطوير نظام المشاركة الشعبية.[18]

"كابدال" هو عبارة عن برنامج تشرف عليه وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بتمويل من طرف الإتحاد الأروبي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية يهدف الى دعم قدرات الفاعلين المحليين في التنمية إدماج الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية من خلال إشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في تسيير البلدية، قدرت تكلفته ب 10 ملايين يورو، حيث وإنه في إطار هذا المشروع تقوم وزارة الداخلية بجملة من الإصلاحات التي تستهدف تحقيق الحكامة والتنمية الاقتصادية من خلال الاستفادة من تجربة الإتحاد الأروبي في هذا المجال، كما تساهم منظمة الامم المتحدة للتنمية بخبراتها وتجاربها في دعم وإنجاح المشروع.

يقوم مشروع كابدال على مقاربة نموذجية للتنمية المحلية يتم تنفيذها على 10 بلديات نموذجية موزعة عبر التراب الوطني،بهدف تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق الحكامة والتنمية في إطار

---

[17] القانون رقم 12. 07 المتعلق بالولاية، ج ر ج ج عدد12 صادرة في 29 فيفري 2012.

[18] الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، يوم 2018/12/05 على الموقع الالكتروني:
http://www.interieur.gov.dz/images/Fiche-Infos-ARABE.pdf

المشاركة والشفافية، حيث ستختبر هذه التجربة لمدة اربع سنوات من 2017 الى 2020 في البلديات التالية:

الغزوات (تلمسان)، أولاد بن عبد القادر (شلف)، تيغزيرت (تيزي وزو)، جميلة (سطيف)، بني معوش (بجاية)، الخروب (قسنطينة)، بابار (خنشلة)، مسعد (الجلفة)، تيميمون (أدرار)، جانت (إليزي).

ومن الملاحظ أن إختيار هذه البلديات قد أخذ بعين الإعتبار التوزيع الجغرافي للبلديات عبر كل التراب الوطني حيث تم إختيار البلديات النوذجية وفقا لمغيرات البيئة والظروف الطبيعية والامكانيات والمارد الإقتصادية والسياحية لمختلف مناطق الوطن، حيث تم انتقاء بلديات ساحلية وأخرى جبلية وكذا من الهضاب العليا والسهوب وأخرى صحراوية،بحيث ستشكل هذه البلديات العشر بفعل مواقعها ومقوماتها المتباينة وخصوصياتها المنفردة حقل تجارب ملائم لتنفيذ مقاربة "كابدال" النموذجية.

في هذا الإطار يلعب الإعلام الدور الأساسي نحو تحقيق نظام المشاركة الفعال في اتخاذ القرار وتدبير الشأن العام المحلي، لذلك فإن قيام السلطات المحلية بالإتصال بالسكان وإعلامهم بالسياسات والبرامج المنتهجة نحو تلبية الإحتياجات المحلية يزيد من درجة قابليتها لدى السكان المحليين من جهة، ومن جهة ثانية فإن نفاذ المعلومات المتعلقة بالسياسات المحلية للسكان مكنهم من التفاعل معها وإبداء آرائهم وتوجهاتهم نحو هذه الساسات، وهو ما يعني المشاركة في صياغتها وتنفيذها.

حيث أن الجزائر وفي سياق الاصلاحات المؤسساتية الكبرى، وتعزيزا لنظام الديمقراطية التشاركية، وادماجها بشكل خاص على مستوى الجماعات المحلية، فقد بادرت الحكومة الجزائرية في إطار الشراكة والتعاون مع الاتحاد الأوربي وبرنامج الامم المتحدة للتنمية بإطلاق مشروع "كابدال" الذي قد بدأت الجزائر في تجربته على 10 بلديات نموذجية على مستوى مختلف بلديات التراب الوطني. والذي تسعى الجزائر من خلاله إلى تهيئة الظروف الملائمة من أجل حكامة

البلدية، ودعم الشفافية وتعزيز مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار على المستوى المحلي، ويتضمن هذا المشروع أربع محاور أساسية تتمثل في:

1. الديمقراطية التشاركية والعمل المشترك بين الفاعلين المحليين: حيث يتم في هذا الإطار وضع الآليات المناسبة لمشاركة المجتمع المدني وبالخصوص الشباب والنساء ومنظمات والمتعاملين الاقتصاديين الى جانب السلطات المحلية من منتخبين وموظفين، حيث يتم تحديد آلبات وطرق المشاركة وفقا لميثاق توافقي بين مختلف الفاعلين يتم إقراره بموجب مداولة للمجلس الشعبي البلدي.

وتعتمد عملية التنمية المحلية على تحديد رئية مستقبلية مشتركة بين مختلف الفاعلين، من خلال تحديد أولويات التنمية المحلية الاقتصادية وتحسين الخدمات العمومية والتنفيذ المشترك لبعض المشاريع المحلية.

2. عصرنة وتنشيط الخدمات العمومية: يهدف هذا المحور الى تحسين جودة الخدمات وتسهيل الحصول عليها، من خلال العمل على تحديث الادارة المحلية وتبسيط الخدمات المحلية وتطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات بهدف ترقية العمل والتعاون بين البلديات وتحقيق التكامل في أداء الخدمات العمومية، وتعزيز تظافر الجهود الاقليمية لتحسين حياة الافراد.

3. التنمية الاقتصادية المحلية وتنويع الاقتصاد: يهدف هذا المحور الى المساهمة في إبراز القدرات الإقتصادية المحلية والعمل على خلق فرص عمل ومداخيل محلية جديدة ومستدامة، وفي إطار مخطط كابدال" يتم بناء رئية توافقية مشتركة بين الفاعلين المحليين لإستثمار كل المقومات الذاتية للإقليم وتطوير كل فرص التعاون مع البلديات الأخرى التي من شأنها المساهمة في عملية التطوير الإقتصادي المحلي،

4. التسيير المتعدد القطاعات للمخاطر البيئية الكبرى على المستوى المحلي: إن الهدف من هذا المحور هو تعزيز النظام الوطني لتسيير المخاطر في بعده المحلي من أجل دعم مرونة الأقاليم في مواجهة الأخطار البيئية وظمان إستدامة التنمية البيئية المحلية عبر تعزيز التعاون والغندماج بين

المجتمع المحلي والسلطات العمومية وفقا لخطط استراتيجة تعمل على تنفيذ نظام الوقاية من المخاطر والكوارث وتسييرها.

إنطلاق المشروع:

إحتضن المركز الدولي عبد اللطيف رحال بالجزائر العاصمة يوم الإثنين 16 جانفي 2017 أشغال أنطلاق مشروع "كابدال" وقد عرف هذا الحدث حضورا رفيع المستوى لكافة الأطراف المشاركة في المشروع، من خلال الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية ممثلا لسيد وزير الداخلية نور الدين بدوي، وكذا إطارات سامية ممثلة لوزارة الخارجية، و السيد جون اروروك رئيس وفد الإتحاد الأروبي بالجزائر، والسيد إيريك أوفرفيست المنسق المقيم لمنظمة الأمم المتحدة في الجزائر وممثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

كما حضر في ورشة الإنطلاق رؤساء البلديات العشر النموذجية ورءساء المجالس الشعبية الولائية المعنية ومديري الادارة المحلية للولايات المعنية.

تسعى الحكومة الجزائرية من خلال هذا المشروع إلى دعم المجتمع المدني وتعزيز عملية الاتصال بينه وبين المواطنين والسلطات المحلية وهذا من خلال العمل على عصرنة الادارة وتبسيط الخدمات العمومية بالاعتماد على النظم والتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال وتوظيفها في مجال دعم الديمقراطية التشاركية من جهة وكذا دعم التشاركية الفعلية للمجتمع المدني والمواطنين في عملية رسم السياسات العامة المحلية واتخاذ القرار، وتطوير فرص التنمية الاقتصادية من خلال تحسين الاستثمار المحلي وتطويره وفقا للقدرات المحلية للبلديات وظمان التعاون والتكامل بينها وفقا خطط استراتيجية ورؤى واضحة تهدف الى تحسين جودة الحياة والقضاء على كافة مشاكل الفقر والبطالة في اوساط المواطنين. وفي هذا الاطار وفي سبيل مرافقة مشروع كابدال وتقييمه خلال مرحلة التطبيق النموذجي عبر مختلف بلديات الوطن سيعمل مختلف الشركاء في المشروع وتحت إشراف ورعاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية على:

التشخيص الإقليمي التشاركي: الذي يجريه فريق من خبراء من المركز الوطني للدراسات والتحليل وتحت إشراف وحدة تسيير مشروع "كابدال" بهدف تحليل ووصف الحال الراهن للبلديات

النموذجية من حيث درجة الحكامة، تسيير الخدمات العمومية، التنمية الإقتصادية، وتسيير المخاطر البيئية، حيث سيمكن التشخيص الاقليمي مرجعية ستمكن في نهاية البرنامج سنة 2020 من قياس بصفة دقيقة وملموسة درجة التقدم الذي آلت إليه البلديات بفضل مقاربة كابدال".

مخططات البلدية للتنمية من "جيل جديد": تهدف هذه المقاربة الى تفعيل عملية التكوين للفاعلين المحليين من مواطنين وجمعيات ومنظمات محلية في مجل إعداد مخططات التنمية المحلية للبلدية وإشراكها الى جانب السلطات المحلية، مما يسمح بتوين شراكة حقيقية في عملية التخطيط الإستراتيجي الجيد لعملية التنمية المحلية، وفي هذا الإطار تظمن السلطة المركزية وفريق "كابدال" تكوين وتأهيل السلطات المحلية والمجتمع المدني على مستوى البلديات النموذجية، كما أن إعداد مخططات التنمية لا تقتصر فقط على البرامج ذات الأولوية وإنما ينبغي أن تبنى وفق رئية إستراتيجية في إطار التنمية المستدامة من خلال تعبئة كافة الموارد البشرية والمادية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المحلية.

مخطط تكوين الفاعلين المحليين في مجال الحكامة التشاورية: في إطار تنمية المورد البشري المحلي ستشرع السلطات العمومية في إطار برنامج "كابدال" في تنفيذ مخطط تكوين لفائدة الفاعلين المؤسساتيين المحليين والمنتخبين المحليين وإطارات الإدارة المحلية وكذا منظمات المجتمع المحلي في البلديات النموذجية، بحيث سيتم تخصيص دورات تدريبية وتكوين الفاعلين في اطار الحكامة المحلية بهدف تطوير قدراتهم وتمكينهم من ممارسة الدور التشاوري المنوط بهم بكفاءة علية، وعلى هذا الأساس تعمل الدولة على توفير كافة الوسائل والإمكانات المادية والبشرية التي تمكن الفاعلين المحليين من أداء دورهم، كما سيعمل برنامج "كابدال" على تكوين مكونين وطنيين يتم إنتقاءهم من بين المكونين التابعين للمؤسسات العمومية المتخصصة وإطارات جمعوية يستفيدون من تكوين نظري وعملي على يد خبراء دوليين بهدف تمكينهم من دعم قدرات الفاعلين المحليين في مجال الحكامة التشاورية والتنمية المحلية.

تقييم مشروع "كابدال":

في إطار تنفيذ برنامج "كابدال" "ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية " الرامي إلى دعم قدرات الفاعلين المحلين في التنمية، نظمت وزارة الداخلية والجماعات المحلية عدة لقاءات تشاورية في اطار الشراكة مع الشركاء الدوليين للإتحاد الأروبي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية وكذا وزارة الخارجية وبحضور خبراء دوليين متخصصين، بهدف تقييم مراحل تنفيذ المشروع في البلديات العشر النموذجية، حيث شارك في ورشة العمل المخصصة لتقييم البرنامج جميع الفاعلين المحليين شركاء في المشروع من منتخبين محليين، سلطات عمومية محلية، ممثلي المجتمع المدني، فاعلين اقتصاديين محليين، تنظيمات مهنية و هيئات عمومية لمختلف القطاعات.

نهدف هذه اللقاءات إلى جمع جميع حول الأهداف المشتركة بين جميع الفاعلين والمتمثلة في تحقيق تنمية مندمجة و مستدامة للجماعة المحلية و ذلك من خلال مقاربة مبتكرة يروج لها "كابدال" و الرامية الى إرساء أسس حكامة محلية تشاورية، وقد تظمنت هذه اللقاءات ورشات ورشات عمل يتم فيها مناقشة المحاور الأربعة للمشروع وكذا اهم الآليات الممكنة لتطبيق المشاركة من خلال إيجاد السبل الممكنة لمشاركة المجتمع المحلي في عملية اتخاذ القرار في اطار الشراكة مع الإدارة المحلية .

ومن الملاحظ أن المشروع يحمل في طياته أفاقا واعدة لتطوير الحكامة المحلية من خلال توظيف وإستثمار كافة الإمكانات المتوفرة على المستوى المحلي في سبيل تحقيق التنمية المحلية، غير أنه وبالنظر إلى المشاكل التي يواجهها تطبيق المشروع على أرض الواقع تظهر عدة معوقات قد تحول دون التمكين من نجاح المشروع خلال فترة التجريب على البلديات النموذجية، وتتمثل أهم هذه المعوقات في:

- **المعوقات الاجتماعية والثقافية:** تعتبر المعوقات الثقافية من بين أهم التحديات التي تقف في وجه التنمية المحلية، فغالباً ما يكون سبب فشل المشروعات التنموية في المجتمعات المحلية، نتيجة نقص الوعي المحلي وضعف المستوى التعليمي والثقافي قي أوساط الشباب النساء، خاصة في البلديات النائية والفقيرة، هذا في ظل التزايد السكاني وما ينجم عنه من مشاكل اجتماعية واقتصادية كانتشار

البطالة ومشاكل السكن والتعليم والغذاء والعمل،[19] وهو ما يعني أن التوجه نحو إشراك المجتمع المحلي في ظل ظروف اجتماعية وإقتصادية صعبة يشكل تحديا حقيقيا نحو تفعيل دور المجتمع المحلي وإشراكه في رسم السياسة العامة واتخاذ القرار.

- **معوقات سياسية:** حيث تتميز معظم المجتمعات المحلية في الجزائر بخصائص سياسية تعيق عملية التنمية المشاركة الشعبية، نظرا لغياب المناخ الديمقراطي السليم وضعف مستوى أعضاء المجالس المحلية المنتخبة، وسيطرت العلاقات والروابط التقليدية والقبلية في عملية اتخاذ القرار، كذا الإنسداد الحاصل في معظم المجالس المحلية المنتخبة نتيجة الصراعات الحزبية الضيقة، ما أدى إلى انعدام الثقة بين المجتمع المحلي والإدارة[20]، وهو ما يحتاج الى ضرورة تكافل الجهود بين المجتمع المدني والقطاع العمومي بهدف ضمان المبادئ الأساسية لتحقيق المشاركة الفعلية لتحقيق التنمية الحقيقة.

ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن: إن النشاط والحركية على المستوى المحلي تبرزه طبيعة العلاقة بين الإدارة والمواطن ودرجة الثقة المتبادلة بينهما، وهو ما يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود في سبيل ترقية العلاقة بين الإدارة والمواطن والعمل على توفير المزيد من الخدمات ذات الجودة العالية التي تلبي إحتياجات المواطنين من خلال الإستثمار في التكنولوجيا الحديثة والعمل على عصرنة الإدارة العامة من جهة، ومن جهة ثانية لابد من تعزيز دور وسائل إعلام قوية تمارس وظائف نقل المعلومات وممارسة الرقابة على أداء القطاع العمومي مما يمكن من تفعيل دور المجتمع المدني في الرقابة والمساءلة. إذ من شأن هذه التقنيات الحديثة أن تجعل المعلومات متوفرة لعموم السكان وهو ما يساعد على إتاحة الفرصة أمامهم في المشاركة في عملية اتخاذ القرار، وزيادة الكفاءة القرارات المتخذة من طرف الإدارة.[21]

---

[19] سي فضيل الحاج، حيتالة معمر، بن عطة محمد، إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، العدد 09، جانفي 2017، ص170.

[20] زهرة عتو، المقومات الأساسية للتنمية المحلية وأهم معوقاتها، على الموقع الإلكتروني: يوم 2019/02/24. http://attzah.blogspot.com/2015/01/blog-post_76.html

[21] باديس بن خدة، أليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل التفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،العدد 10، جانفي 2017، ص291.

- **العجز في الميزانية**: يشكل العجز في ميزانية الجماعات المحلية أحد أهم المشاكل التي تواجه التنمية المحلية وهو ما يطرح تساءلا حول الدور الذي يمكن أن يمارسه المجتمع المدني في ضل شح الموارد المحلية وإنعدامها، حيث تعاني أغلب البلديات في الوطن من ندرة الإمكانات والموارد المادية، حيث تعاني البلديات من عجز كبير في الميزانية بسبب إختلال التوازن بين الإرادات والنفقات وعدم كفاية الموارد المالية، نتيجة الزيادة المتسارعة في النفقات وضعف نظام الجباية المحلية، والنمو المتسارع لعدد السكان[22].

خاتمة:

تشكل الديمقراطية التشاركية المحور الأساسي للوصول إلى الحكامة المحلية والتنمية المحلية، حيث يعتمد التطبيق الفعلي للمشاركة الفعالة على وجود مجتمع مدني منظم ومهيكل بالشكل الذي يمكنه ممارسة نشاطه بكفاءة وفاعلية في اتخاذ القرار الى جانب الإدارة المحلية، غير أن تفعيل هذه الشراكة يحتاج الى تظافر الجهود بين مختلف الفاعلين المحليين من مواطنين وجمعيات وقطاع خاص ومؤسسات عمومية، من خلال الإستخدام الأمثل للإمكانات والموارد المادية والبشرية المحلية بكفاءة عالية، وكذا من خلال اللإستفادة من الخبارات والتجارب الدولية والوطنية لتحقيق التنمية المحلية الشاملة وفقا لخصوصيات كل منطقة.

حيث أن الجزائر تسعى في إطار تطبيق الديمقراطية التشاركية ومن خلال الشراكة مع الإتحاد الأروبي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية من خلال مشروع "كابدال" إلى تحقيق الحوكمة المحلية وترقية دور المجتمع المدني وإشركه كطرف فاعل وأساسي في عملية التنمية المحلية، وقد خلصت هذه الدراسة الى عدة نتائج تمثلت في:

- إن الإعتماد على مقاربة الديمقراطية التشاركية تتيح مشاركة المواطن والمجتمع المدني وبقية الفواعل المجتمعية في تدبير الشأن المحليّ العام.

[22] قالية فتيحة،الحكم الراشد في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المحلية -دراسة حالة بلدية البويرة-، مذكرة ماستر، جامعة أكلي محند أولحاج _ البويرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم: العلوم لاقتصادية، 2015، ص25.

- يشكل التكريس القانوني لمبدأ المشاركة الأساس الفعلي لذي يمكن من خلاله تفعيل دور المجتمع المدني في المشاركة تدبير الشأن العام المحلي وتحقيق التنمية.

- يحتاج نجاح التشارك والتشاور المجتمعي في تدبير الشأن المحليّ، إلى توفير كافة الوسائل والجهود التي بإمكانها أن تقود إلى تجاوز الفشل التنموي، وبناء أنماط جديدة للحكامة والرشادة والشفافية تقوم على تكوين وتدريب المجتمع المدني في مجال المشاركة وكذا الأستفادة من النظم والتقنيات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات لتحقيق التسيير المحليّ الناجح.

- توفر التجارب والدعم الدولي وسيلة أساسية لتحقيق التنمية المحلية، من خلال الإستفادة من الكفاءات والخبارات المكتسبة في مجال الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية.

- إن تجربة "كابدال" تشكل المقاربة التي يمكن من خلالها التطبيق الفعلي للديمقراطية التشاركية بكل أبعادها السياسية والإقتصادية والإجتماعية لتحقيق التنمية المحلية الشاملة.